آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. ماجد محي الفتلاوي الباحث: صادق صالح كاشف الغطاء

جامعة بابل كلية التربية

يأتي هذا البحث كأطلاله على جانب من الجوانب التي تتناولها العلوم السياسية والذي هو بعنوان ((آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣)) لا لتضع نظرية جديدة في الوعي السياسي او المواطنة بل تكمن اهميتها في وضع آليات لبناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد التغيير.

فالمقاربة التي اعتمد عليها البحث تقوم على توصيف وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي تسهم في تشكيل وبناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في ظل وجود العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة، ولأهميتها الحيوية قسمت الى ثلاث مطالب،اكد الاول منها على بناء الوحدة الوطنية العراقية بتنمية قيمها ومبادئها، اما المطلب الثاني فقد اكد على بناء التنشئة الاجتماعية السياسية لدى الافراد بمختلف الاعمار والمستويات، اما المطلب الثالث فقد اكد على ضرورة تفعيل المشاركة السياسية ودورها في عملية بناء الوعي السياسي والمواطنة

Mechanisms for Constructing Political Awareness and Citizenship in Post-2003 Iraq

Abstract:

This research comes as an overview on one of the aspects covered by political science, which is entitled 'Mechanisms for Constructing Political Awareneness and Citizenship in Post-2003' rather than to set a new theory in political awareness or citizenship. However its importance lies in developing mechanisms to build political awareness and citizenship in Iraq after 2003 change.

The approach that the research relied on is based on the description and analysis of internal and external data that contribute to forming and building political awareness and citizenship in Iraq after 2003 in the light of the presence of many influential political, economic, social and cultural variables. The research divided into three sections, the first emphasizes the building of united Iraqi patriotism through developing its values and principles. As for the second section, it emphasizes building social and political education for individuals of all ages and levels. The third deals with the need to activate political participation and its role in the process of building political awareness and citizenship.

الكلمات المفتاحية: الوعي السياسي – المواطنة – النظام السياسي – المجتمع المدني

المقدمة

ركز الفكر السياسي الإنساني قديما على أهمية الوعي السياسي في بناء دولة المواطنة، إذ أشار جميع الفلاسفة والمفكرين ابتداءً من العصر الإغريقي عندما وصفوة بمصطلح (الفضيلة المدنية) وربطوه مع القيم الديمقراطية وأشاروا إلى إن أول حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجة الإنسانية الى المجتمع والتوطن وتكوين السلطة عندما اضطر الإنسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية تمتلك سلطة كالقبيلة والمدينة والدولة وهذا ما ذهب إليه مفكرو العقد الاجتماعي (هوبز، وروسو، ولوك)عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت الى تنازل الافراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والأمن ، وعدوه بدايات لما عرف بالوعي السياسي او الوعي بالمواطنة، الا ان مرحلة وضع الأسس الأولى للمجتمع المساهم وقيام دولة المواطنة أفرزت الحاجة الى قيم أخرى غير الغذاء والأمن ألا وهي العدالة، الحرية، المساواة، المشاركة، الأمر الذي دعا عدداً من المفكرين الى طرح مبادئ وقيم سياسية اطلق عليها عناصر المواطنة .

اما حديثاً فقد ازداد الاهتمام بالوعي السياسي وعُدّ أحد أبعاد دراسة دور النظام السياسي في المجتمع، تزامناً مع التوجهات التنموية التي ترتكز على وعي الانسان بعدّه عنصراً قوة الدولة الدائم والحجر الأساس في بناء المجتمع وتماسكه وتفاعله وفقاً للاتجاهات الوطنية، فهو مستمد من القيم والمبادئ المجتمعية التي بدورها تؤثر على قيم ومبادئ المواطنة، لذلك فهو الركيزة الأساسية لتنمية وبناء المواطنة.

لذلك أن الحديث عن تنمية وتحقق المواطنة في العراق لا بد ان يسبقه الحديث عن تنمية وتحقيق الوعي السياسي على المستويين الأفقي والعمودي، ففي ظل التغيرات السريعة المختلفة التي طرأت على العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كان ابرزها على الاطلاق سقوط النظام الدكتاتوري وبروز النظام الديمقراطي الجديد وما تبعها من تحولات انعكست بشكل مباشر على بنية الدولة (المجتمع والنظام) لتمثل عائقاً أمام عملية تنمية الوعي السياسي المغيب فيما سبق، فاستمرار غياب الوعي السياسي مثل مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة وهذا كان نتاج لمجموعة من المعوقات الأزلية المتمثلة بطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده وتراكمات الحكومات الدكتاتورية وظروف الاحتلال وفوضى التغيير، فضلاً عن ذلك تآكل واندثار ماكينات صناعة الوعي بالمواطنة ك(الاسرة، المدرسة، المؤسسة الدينية، المنظومة القيمية) وعدم انسجامها مع الثقافات الدخيلة المعولمة الأشد تأثيراً على المجتمع في الوقت الراهن في ظل وجود ضعف وتناقض بين ما تعارفت عليه مؤسسات تنمية الوعي السياسي ك(الاحزاب، منظمات المجتمع المدني، وسائل الاعلام، مؤسسات حكومية اخرى) وبين ما تنتجه للإسهام في هذه التنمية، هذا مع وجود معوقات اقتصادية كطبيعة النظام الاقتصادي وما خلّفه من سوء توزيع للثروة وظاهرة

للبطالة والفقر، فضلاً عن معوقات أخرى كثيرة كالإرهاب والعامل الخارجي.

وعليه يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على ضرورة وضع آليات لمعالجة ذلك وبناء وعي سياسي سليم ومواطنة صالحة عبر ادوات بناء اجتماعية سياسية اقتصادية ثقافية متمثلة بأيقونات داعمة كـــ (الوحدة الوطنية، والتنشئة الاجتماعية السياسية، والمشاركة السياسية). فآليات بناء الوعي السياسي والمواطنة تمثل مجموعة من البرامج الممنهجة المنظمة والمعدَّة من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الهادفة لبناء الوحدة الوطنية والتنشئة الاجتماعية السياسية والمشاركة السياسية لغرض تنمية وبناء الوعي السياسي والمواطنة.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من طرحه لمفردات جديدة وحيوية تمثل ضرورة من ضرورات بناء العراق الجديد، تكمن في الجوانب الآتية:

١- يعد الوعي السياسي والمواطنة من الدراسات الحيوية والنادرة في المجتمع العراقي ولاسيما في المجتمع البابلي.

٣- طرح آليات ووسائل اصلاحية تشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر اذرع تسهم في بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث من الإقرار بأن مفهومي الوعي السياسي والمواطنة لم يكتملا البلوغ في العراق، كون أمر تحقيق الثاني مرهوناً بوجود الاول، وان هناك عوائق ومؤثرات مثلت حاجزاً أمام بنائهم، وان مؤسسات النظام الحكومية وغير الحكومية التي يقع على عاتقها تنمية وبناء الوعي بالمواطنة لم تستطع توفير الشروط اللازمة لتحقيقهم، لذلك ظهرت في مشكلة الدراسة تساؤل مهم آلا وهو، هل لبناء الوحدة الوطنية والتنشئة الاجتماعية السياسية وتفعيل المشاركة السياسية دور فعال في تحقيق الوعي السياسي والمواطنة في العراق ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة متبادلة التأثير بين الوعي السياسي والمواطنة، وإن تحقيق المواطنة أمر مرهون لوجود وعي سياسي، وإن الوعي السياسي للفرد العراقي لم يصل إلى درجة النضج التي تجعل منه مواطناً فعالا يمتلك روح المواطنة، لذلك توجب وضع آليات ووسائل لبناء ذلك.

منهجية البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث وصولاً إلى الاستنتاجات النهائية اعتمد البحث بالدرجة الأساس لدراسة آليات بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق، على المنهج النظمي التحليلي بالدرجة الأساس.

هيكلية البحث:

جاء البحث في ثلاث مطالب رئيسة : تناول المطلب الأول منه آليات بناء الوحدة الوطنية العراقية ومدى مساهمتها في عملية بناء الوعي بالمواطنة، أما المطلب الثاني فقد تناول التنشئة الاجتماعية السياسية وأهميتها في عملية البناء، أما المطلب الثالث فقد تناول المشاركة السياسية ودور تفعيلها في عملية البناء.

المطلب الأول: بناء الوحدة الوطنية

تعد الوحدة الوطنية لأي شعب قاعدة الارتكاز للبناء الحضاري والتقدم والتطور والتنمية في المجالات كافة وبغيابها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لأمنه واستقراره، وقدرته على احتواء الأزمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، وعلى هذا الأساس فإن قيادات الشعب الوطنية يكون هاجسها الدائم الحفاظ على الوحدة الوطنية، وسد كل الثغرات والمنافذ في جدرانها لكي لا تنفذ من خلالها رياح الفرقة والتباعد والانقسام أو تكون مداخل لنفوذ الدول الأخرى، والعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وخصوصياته وتأليب مكوناته على بعضها في محاولات لإيجاد مواطئ قدم لها للتدخل في شؤونه الداخلية وتسلل مصالحها وأهدافها غير المشروعة[١] . لذا فهي تعرف بأنها العملية التي تقوم بتحقيق الاندماج الاجتماعي، وتلاحم عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة، والمتميزة بعضها عن بعض بخصائص ذاتية (مذهبية ، وعرقية) في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة، وبقوانين سارية المفعول على كل أقاليم الدولة، وتنطبق على كل أفراد المجتمع بدون تمييز او محاباة على أساس اللون او القومية او الدين او الجنس)[٢] .

فالوحدة الوطنية هي عبارة عن اتفاق التعددية الاجتماعية على أسس العمل السياسي المشترك القائم بالأساس على مفهوم المواطنة والمساواة والحرية والحقوق والواجبات كحد ادنى من الاتفاق التي تحترم الخصوصية الثقافية لكل جماعة ثقافية نوعية في اطار الثقافة الوطنية الشاملة[٣] .

أشار الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ ، بصورة واضحة على الوحدة الوطنية (لم يثننا التكفير والارهاب من ان نمضي قدماً لبناء دولة القانون ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من ان نسير معاً لتعزيز الوحدة الوطنية ، وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة ، وتبني اسلوب التوزيع العادل للثروة ، ومنح تكافؤ الفرص للجميع . نحن شعب العراق الناهض تواً من كبوته ، والتطلع بثقة الى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحاد ديمقراطي تعددي ، عقدنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة ، ونبذ سياسة العدوان ، والاهتمام بالمرأة وحقوقها ، والشيخ وهمومه ، والطفل وشؤونه ، واشاعة ثقافة التنوع ونزع فتيل الارهاب نحن شعب العراق الذي إلى على نفسه بكل مكوناته وأطيافه أن يقرر بحريته واختياره الاتحاد بنفسه، وان يتعظ لغده بأمسه ، وأن يسن من منظومة القيم والمثل العليا لرسالات السماء ومن مستجدات علم وحضارة الانسان هذا الدستور الدائم . ان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعباً وأرضاً وسيادة)[٤] .

رغم هذه التشريعات الداعمة إلا ان الوحدة الوطنية العراقية غدت متصدعة، وهناك مقومات تعمل على بنائها يتوجب الاخذ بها تمهيداً لتحقيق الوعي بالمواطنة، أهمها:

أولاً : على الصعيد السياسي

أهمها :

١. النظام السياسي

تقع على النظام السياسي وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية ، فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تلعب أدوارا أساسية ايجابيا أو سلبيا في توفير المناخ الوفاقي والتعايش السلمي، أو تفكيكه وتمزيقه ، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع ، ويلبي حاجاتهم ويشبع رغباتهم ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، سيكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن[٥].

إن النظام السياسي في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ شكل عوامل أساسية لبناء الوحدة الوطنية من الناحية الشكلية فقط، فلم تكن هناك تطبيقات عملية لما نص عليه الدستور وما طمح له العراق الجديد بنخبة السياسية لاسيما القوانين والتشريعات والرؤى التي تخص الوحدة الوطنية العراقية (ضرورة بناء الوعي بالمواطنة)[٦] ، لذا لابد من تفعيل وتمكين ادوات ووسائل النظام السياسي التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الوطنية العراقية . أهم هذه الادوات هي[٧]:

أ. الأدوات العسكرية : من خلال الجيش الذي يسهم في تحقيق التكامل بين أفراد الشعب الواحد .

ب. الأدوات الثقافية : من خلال إيجاد نظام واحد للقيم بين أفراد الشعب .

ج. الأدوات الاقتصادية: من خلال المساواة بين أفراد الشعب ، وخلق حالة من الرضا .

د. الادوات الادارية : العمل على تطوير وسائل الاتصال الإدارية المتعددة بين المحافظات العراقية لما للاتصال م أهمية في التقريب والانسجام بين المواطنين في ارجاء العراق كافة.

ه. الأدوات السياسية: من خلال البناء الجدي والموضوعي لمؤسسات سياسية وطنية تعبر عن وظيفة ومهمة تتجسد في خدمة المواطن العراقي بغض النظر عن الانتماءات الفرعية .

لاسيما قدرته في خلق قنوات الاتصال الحكومية والسياسية الفعّالة والقادرة على إقامة الصلة بين المواطنين والدولة، كما يقع على الدولة عاتق أن تسعى لإنهاء الولاءات العصبوية من خلال تبنّي علاقات سياسية واجتماعية أعلى من البناء العصبوي ، وهذا يتحقّق من خلال:

- فك حالة التعبئة النفسية والاحتقان العصبوي في المجتمع .
- تفكيك بنى العصبيات .
- إعادة الشعور بالاطمئنان والثقة وبالتوازن إلى الجميع على نحو ينتهي معه الخوف من الآخر ويتولّد فيه الشعور بأن الدولة هي دولة الجميع ، والوطن كيان مشترك للجميع . إن نجاح أي نظام سياسي في بناء الوحدة الوطنية يقوم بالضرورة على رأي القوميات الموجودة التي تمثل أطياف المجتمع، وتوجهات هذه الجماعات والفئات،

ومدى ضمان الحقوق الأساسية لهذه الجماعات، واستجابتها لطموحاتهم، وتجاوزها لانتماءاتهم الفرعية والولاء للدولة[٨] ، وكذلك يراعي خصوصيات النسيج العراقي وينسجم معها ويحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية دون أن يلغي شخصيتها وتميزها، وهذا يعني أن يكون النظام ثمرة التعايش بين هذه المكونات، والتنافس السلمي فيما بينها على السلطة بل والمشاركة فيها الأمر الذي يمنح كل واحدة منها شعور الاطمئنان على وجودها وحقوقها وحريتها ودورها في ادارة شؤن البلد[٩] .

لذلك يتوجب توافر نظام سياسي ديمقراطي برلماني تعددي يوفر الضمانة الدستورية والقانونية لمشاركة الشعب في صنع القرار السياسي ، كفيل بوضع اساس متين لبناء وحدة وطنية عراقية في الشكل والمضمون داعمة لبناء وتحقيق الوعي بالمواطنة، و يشترط هذا البناء تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على كافة ارجاء البلاد قانونيا ودستوريا بشكل فعلي، لان أي انحسار في قدرة النظام على فقدان زمام السيطرة سيعرّض البلاد الى التهديد بالانفصال والتمزيق[١٠] .

٢. الاحزاب السياسية :

إقامة أحزاب سياسية تمثل معظم أنحاء الدولة العراقية ، تمثل عاملاً فعالاً في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي ، اذ ان الاحزاب الوطنية لا تجلب افكارا وقيما جديدة الى المناطق النائية في البلاد فحسب ، بل تنظم وتصقل الافراد وطنياً في الوحدات الانتاجية الصغيرة العشائرية، الطائفية، الاقليمية ، وهذا ما يمثل داعماً للوحدة الوطنية، فضلاً عن ذلك أن جوهر تحقيق الوحدة الوطنية يكمن في وجوب ان تكسب الجماهير لا الحكومات وحدها ، الشعور بالمسؤولية في ادارة الشؤون العامة سواء في مجال العمل السياسي او عملية التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي دون تمييز ، ويتم هذا من خلال الانضمام والمشاركة و التأييد للأحزاب والتنظيمات السياسية[١١] ، وهذا يشترط وجود تعددية حزبية قائمة على[١٢] :

أ. الاعتراف بوجود التنوع الثقافي في المجتمع العراقي ضمن اطار (الوحدة الوطنية) .

ب. احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف في العقائد والمصالح والأولويات.

ج. ايجاد صيغ سلمية ملائمة للتعبير للحيلولة دون نشوب صراع يؤثر في سلامة المجتمع.

د. حق المعارضة في ممارسة انشطتها الثقافية والسياسية.

ه. تجاوز حالة الطائفية والمحاصصة والتوافقية السياسية التي عبّرت عن حالة الشك وعدم الثقة بين الأحزاب السياسية؛ لأن استمرار التوافقية خطر يهدد الاستقرار السياسي والمجتمعي وينعكس على بناء الوحدة الوطنية ومن ثم خطر يهدد التحول الديمقراطي[١٣].

فأقامت أحزاب سياسية في العراق وفق تعددية سياسية وفكرية مؤطرة وثقافة ديمقراطية واعية تسهم بشكل رئيس في بناء الوحدة الوطنية الداعمة لبناء الوعي بالمواطنة، كونها تؤدي دوراً مهماً في تشكيل

الهوية الوطنية ومنحها ملامح الوجود المتكامل عبر، تنشيط الشعور السياسي للأفراد المجتمع وتنمية روح المواطنة لديهم، فضلاً عن ذلك تقوم الاحزاب بوظيفة تنظيم وتهدئة الصدامات التي تحدث داخل المجتمع[١٤].

ثانياً : على الصعيد الاجتماعي

إن النظام السياسي وحده لا يمكن أن يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية، وإنما هو بحاجة إلى جهد الشعب بكافة مكوناته باحتسابه المكون الأساسي للدولة ، فالشعب برموزه الدينية والشعبية ، وفعالياته السياسية والفئوية ، يمثل ركناً أساسياً وعموداً فقرياً في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الأهلي ، وفق عدد من الالتزامات منها : أن تتهيأ مكونات الشعب المختلفة لقبول بعضها بعضا نفسياً وعقلياً وسلوكياً ، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالأخر وجوداً وفكراً ومشاركة، واحترام ما يحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في أي مجال كان، ومن ثم تأتي خطوة هامة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ووطنياً، إذ لا تعايش من دون انفتاح وتواصل وتفاعل[١٥] .

يتسم المجتمع العراقي على صعيد البناء الداخلي الاجتماعي بالتلون ، إذ يصب فيه من الاعراف والاديان ليخرج بمزيجاً معقداً للغاية تعقدت معه شبكة الهوية الوطنية اكثر فاكثر مما اثر سلباً على الوحدة الوطنية العراقية ، لذلك لابد من وضع آليات لإدارة هذا التنوع المعقد واستئصال الموروثات الموجودة في المجتمع العراقي كالموروثات الطائفية والعشائرية ، فضلاً عن تنمية الوعي لاسيما السياسي لدى بعض القيادات القادرة على إثارة العنف ورغبتها في تأطير العراق المقبل بردائها مهما كانت درجة عقلانيتها أو عدمها، ويرفض بصيغة أو بأخرى الحوار البناء مع الآخرين ، مع تمكين وتطبيع الأفراد لتوليد الهوية الوطنية وتجميع أبناء الطوائف المتعددة تحت مصطلح الوحدة الوطنية العراقية وايديولوجية خاصة ومنهج سياسي موحد[١٦] .

من جهة أخرى إن الواقع العراقي اليوم يواجه تحديات سياسية كثيرة تمثل مهدداً حقيقياً للوحدة الوطنية العراقية، وبدورها انعكست سلباً على عملية بناء الوعي والسياسي والمواطنة ولمعالجة ذلك يتوجب ايجاد أطار سياسي ووطني يستوعب كل المكونات والقوى ليتمكن من توظيف الشعور بالمغايرة والتميز لدى المجموعات البشرية في بناء الوطن، وإزالة عناصر التوتر كلها، عبر نشر سلوك الديمقراطية بين أروقة المجتمع لتجعل دور المغايرة دوراً وحدوياً اندماجياً بعيداً عن كل أشكال التقوقع والدوائر المنغلقة، في المدرك لمعنى التنوع والتعدد كمفهوم وواقع مجتمعي لا يمكن تجاهله أو مواجهة القوميات والوطنيات؛ لأنه من المكونات الأساسية لكل قومية ووطنية وهويات متعددة أما دينية أو مذهبية أو اثنية أو لغوية[١٧] .

وعليه يمكن القول إن بناء وحدة وطنية يشترط وجود بناء اجتماعي ديمقراطي سليم قائم على المساواة والعدالة بين جميع الأفراد داخل المجتمع يضمن التماسك بين فئات المجتمع، وهذا يؤدي بصورة تامة على تعزيز الوحدة الوطنية ، فضلاً عن ضرورة وجود عدالة اجتماعية، فغيابها يؤدي الى الاختلال في الحقوق والالتزامات ، لا سيما تفعيل الترابط السياسي والاجتماعي والاقتصادي لما له من دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية المعززة للوحدة الوطنية[١٨] . وان

قيام هذا البناء والترابط الاجتماعي مرهون للآليات الاجتماعية الآتية :

١. المؤسسة الدينية

إن العامل الديني له دور مهم وكبير في بناء الوحدة الوطنية في بلد يدين سكانه بديانات مختلفة ، فالدين يتحكم في الاستعداد النفسي لاتخاذ مواقف معينة في الحياة العامة يترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية معينة فالدعوة الدينية تستطيع أن تتجاوز الانتماءات الضيقة كالقومية والطائفية والعشائرية والطبقية ، لتسد أيضا ذرائع التفتيت الطائفي والوطني بدعوى القومية ، وهذه الدعوى تنمي الحس الوطني وتجعل الفرد يؤمن بولائه وانتمائه لوطنه وهذا يؤدي إلى تكوين وعي ثقافي سياسي لديه[١٩] . وهنا يأتي دور المؤسسة الدينية العراقية (المرجعيات الدينية وعموم رجال الدين) في تنشئة وتربية الأفراد وتهيئة أرضية ملائمة لبناء جيل واعٍ بعقل متفتح وفكر منير ومنطق رصين يقوم على مبادئ إسلامية تنبذ التطرف والعنف بشتى أشكاله وتدعو الى التسامح والتعاون والتلاحم داخل المجتمع وتقويم مسار الوحدة الوطنية في العراق عن طريق الآتي[٢٠] :

أ. أن تتولى المؤسسة الدينية مهمة القيام بدور فاعل ينّمي الإيمان بقيم التسامح والمحبة والتعاون والتعايش والسلام وتجسيدها على مستوى السلوك وعلى كل الأصعدة، وفي كل زمان ومكان ، وينبغي أن يجري ذلك عبر الفتاوى الدينية وخطب الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية التي ركز الكثير منها على أمور ثانوية ربما تنّمي التعصب والكراهية أكثر مما تدعو الى التسامح والتعايش .

ب. أن يؤدي علماء الدين دوراً بارزاً في حل الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية وتقريب وجهات النظر المتباينة وعقد اللقاءات المشتركة وإقامة الندوات التي تحث على التقارب الديني من دون الولوج في قضايا الخلاف التي لا طائل منها في الوقت الحاضر سوى المزيد من التشتيت والضياع النفسي والاجتماعي والسياسي .

ج. أن تركز المرجعيات الدينية ورجال الدين على مخاطبة الأجيال الجديدة بما يتناسب وعقولهم وتطلعاتهم الى التغيير والتقدم عن طريق العمل على بناء رؤية تربوية قادرة على تشكيل الإطار الفكري لتحرير المجتمع العراقي من الاختناقات الطائفية .

١. المجتمع المدني:

للمجتمع المدني دور كبير في تحقيق الوحدة الوطنية ففي الواقع الاجتماعي ينبغي أن يسهم في إيجاد الوعي الاجتماعي السياسي للفرد والمجتمع وعلى وفق جدلية دور الفرد في المجتمع ودور المجتمع في تعزيز دور الفرد، والمعرفة الاجتماعية بحقوق الإنسان عامة ومعرفة الحقوق الاجتماعية للإنسان خاصة تسهم في تفعيل الانتماء الوطني عبر ترسيخ مفهوم المواطنة التي تتحقق في الواقع عبر مفهوم الوعي سواء أكان وعي الفرد (الوعي الفردي) أم وعي المجتمع (الوعي الاجتماعي)[٢١] . تتطلب الوحدة الوطنية ضرورة التعايش في إطار من التسامح والحرية المسؤولة، بين هذه التكوينات والجماعات على اختلاف طبيعتها والولاءات التي تمثلها، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في نشر

مبادئ الوحدة الوطنية والسعي في غرسها بين أبناء المجتمع . وهذا الإطار من التسامح يعني نبذ العنف، والتخلي عن أساليب الكراهية واحترام الخصوصية والهوية الوطنية والانتماء الوطني وما يمثله من سمو وأولوية تسبق الولاءات الأخرى في الدولة ، كذلك تعمل هذه المنظمات على تكوين وبناء الوعي السياسي لدى الافراد[٢٢] .

ثالثاً : على الصعيد الثقافي

١. التعليم :

يمثّل التعليم أحد مرتكزات الوحدة الوطنية العراقية فلا بد من تفعيل دوره بعدّه الماكنة الأهم لتعزيز الوحدة الوطنية، عبر ادخال اصلاحات على نظام التعليمي وبناء فلسفة تعليم جديدة تكون أهم قيمها هو حماية الدولة للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وقيمها المعنوية والدينية التي تعد أساساً للعمليات الاجتماعية والتعليمية ، يكون ذلك وفق استراتيجية جيدة تهدف لبناء مواطن صالح واعي وتتبنى الالتزام في تنشئة جيل جديد يحب بلاده ويعمل على تعزيز الهوية الوطنية والتسامح واحترام الجميع[٢٣] .

ونظراً لواقع العراق وما عانى من سنوات حرب وحصار وأثرها السلبي في ثقافة الوحدة الوطنية، ينبغي أن يتسلح المتعلمون بالمعرفة والمهارات ، والاتجاهات الخاصة بالتعلم للعيش سوياً بناءً على قيم التسامح واحترام الذات والاخرين ، وينبغي أن يكون الطلبة على وعي لمحاربة كافة التحيزات الناشئة عن التمييز والعنف ، عن طريق تحديث الأدوات التعليمة بما فيها التدريسيين ولمختلف المراحل الدراسية، وتضمين المقررات والمناهج فقرات تؤكد اعتبار التنوع ثراءً، وفرصة للنمو بدلاً من عده تهديداً للوحدة الوطنية في العراق . ومن الجدير بالذكر ان التعليم يبلغ أقصى درجات الفاعلية في التنشئة السياسية على الوحدة الوطنية فإذا كان هناك تطابق بين ما تنشره المقررات الدراسية، وما يعيشه الطالب من خبرات فيكون التعليم بحالة جيدة وبلا شك مسهم مباشر بتنمية الوحدة الوطنية الداعمة للوعي بالمواطنة[٢٤] .

٢. الأعلام :

هناك تحدي كبير أمام وسائل الإعلام في العراقي لتسهم في بناء الوعي السياسي والمواطنة في العراق يتمثل في وضع استراتيجية إعلامية دورها الأساس في عملية بناء الوحدة الوطنية، تنطوي على نقاط أهمها[٢٥]:

أ. اعتماد التخطيط العلمي المدروس الذي يؤدي إلى عمل وطني مشترك يوفر للمواطن العراقي الزاد الإعلامي والثقافي والحضاري الذي يشكل فكره ووجدانه الإنساني ، ويحافظ على هويته ويعمّق انتمائه ، ويعمل على رفع وعي المواطن بالقيم الديمقراطية .

يجب أن تكون وسائل الإعلام العراقية فاعلة في مد الجمهور العراقي بالمعلومات المفيدة التي تجعله فيما بعد قادراً على التعامل مع عصره بوعي يستطيع عبره أن يفرق بين ما هو مفيد وما هو سلبي .

ب. التنوع في مضمون الاتصال لأن التنوع والاختيار مطلب واضح في أي نظام ديمقراطي، وينبغي أن يكون كل فرد قادراً على أن يصوغ أحكامه على أساس سلسلة كاملة من المعلومات وعرض مجموعة من الآراء المتنوعة .

ج. إيمان أجهزة الإعلام العراقية بأنها صاحبة رسالة مهمة في خدمة المواطن العراقي قبل أن تكون أجهزة تسلية وترفيه مثيرة، وإن هذا الإيمان يجب ألا تزعزع أمام التنافس الإعلامي على جذب الجمهور تحقيقاً للانتشار الواسع من اجل الربح مما يجعلها تقترب من مفهوم السلعة التي تحقق الربح على حساب المضمون.

د. تأكيد الإعلام العراقي على إشاعة روح التسامح ونبذ العنف ومناقشة سبل مواجهة الطائفية ومعالجة الفساد الإداري والمالي بروح بناءة هدفها التقويم وليس التشهير.

ه. أن يقوم الإعلام العراقي من خلال وسائل تكوين الوعي بتعزيز الصلات والروابط بين أبناء المجتمع الواحد من جانب ، وبينهم وبين النظام السياسي من جانب آخر، الذي بدوره يؤدي الى تمتين وتقوية أواصر الوحدة الوطنية ، ويقف سداً منيعاً بوجه التخلف والارتداد ، وأشكال التمييّز العنصري[٢٦] .

وعليه نجد الاهتمام بوسائل واساليب الاعلام والاتصال وتقويمها يعد شرطاً اساساً لبناء الوحدة الوطنية التي تعزز من قيم المواطنة والارتباط بالوطن والاندماج الوطني الاجتماعي بين ابناء المجتمع العراقي من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى[٢٧] .

رابعاً: على الصعيد الاقتصادي

للعامل الاقتصادي أثر واضح في عملية بناء الوحدة الوطنية، فوفق مستخلص دراسة (سيلغمان وسيمبسون) ان الاتجاه الغالب في تحليل العلاقة بين العدالة التوزيعية والوحدة الوطنية هو الذي يؤكد وجود علاقة طردية ايجابية بينهما، اي ان تحقيق العدالة التوزيعية تنتج تنامي في الوحدة الوطنية والعكس صحيح، وان هناك متغيرات عدة تتوسط هذه العلاقة كالوفرة الاقتصادية و الوعي بالحرمان وادارة تقليص الفوارق، المحققة للعدالة الاجتماعية[٢٨].

يلعب الترابط السياسي والاجتماعي والاقتصادي دوراً مهما في تحقيق عدالة اجتماعية، ويعزز بذلك الوحدة الوطنية، فوجود نظام اقتصادي عادل قائم على المساواة والحرية بين ابناء المجتمع الواحد دون تسلط جماعة أو فئة اجتماعية على أخرى يعطي المجتمع تماسكا واضحا بين أفراد المجتمع، ويعزز بدوره الوحدة الوطنية، كذلك فإنّ توزيع عادل للدخل والثروة بين افراده لأي جماعة، فإنّ ذلك يؤدي للوصول الى نظام اجتماعي عادل، و يسهم بتحقيق الوحدة الوطنية بين افراد المجتمع العراقي[٢٩] . لذلك لابد من تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين عبر وضع برامج وخطط تنمية شاملة لاسيما الاقتصادية ووضع آليات لتحقيق العدالة التوزيعية للقضاء على الفوارق الطبقية وازالة العقبات والحواجز بين الريف والمدينة والقضاء على عقبات التباعد الجغرافي من خلال تحسين وسائل الاتصال والمواصلات بين الريف والمدينة والتغلغل في التوزيع دون تمييز[٣٠] .

مما تقدم وفقاً لجميع هذه الاصعدة، ترتكز الوحدة الوطنية العراقية على جملة من الأهداف أهمها[٣١] .

١. بلورة اطار موحّد من الادراك الجمعي للذات الوطنية بين مختلف أطياف المجتمع السياسي العراقي .
٢. التأكيد على المشتركات الجغرافية والمصيرية والتاريخية بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي .
٣. تقديس الثابت الوطني وتذويب الهويات الفرعية في بوتقة الهوية الوطنية الجامعة .
٤. التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الاطار الذي تلتزم به كل الاطراف اي سواء كانت مخرجات للعملية الديمقراطية أو كانت لصالح هذا الطرف أو ذاك .

المطلب الثاني: التنشئة الاجتماعية السياسية

تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية على أساس تفاعل قيم ومعايير من صنف معين، وترسيخ هذا التفاعل ربما يحقق تطوراً وتقدما في اتجاهات معينة، وعلى وفق هذا التطور تتعزز الروابط بين أفراد الشعب مع اتجاهات معينة، وتتغلب ثقافة الحوار والتعايش بينهم على حساب ثقافة التعصب والعنف والاقتتال، وحينذاك يتحقق الانسجام الاجتماعي الذي يمهّد السبيل لتعزيز بناء المواطنة وتكوين الوعي السياسي لدى الفرد العراقي[٣٢] .

وعليه يمكن القول إن هدف التنشئة الاجتماعية السياسية الديمقراطية في تحقيق الوعي بالمواطنة يتم من خلال[٣٣] :

١. الولاء والانتماء والاعتزاز الواعي والعميق الذي لا يتزعزع بالأمة وفكرها وتراثها ومثلها وقيمها .
٢. الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن ارضاً وشعباً ونظاماً .
٣. احترام دستور الدولة والالتزام بقوانينها وانظمتها .
٤. الالتزام بمبادئ الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .
٥. التحرر من التعصب والتحيز باشكاله الطائفية والمذهبية والعرقية والاقليمية جميعها .
٦. الايمان بالأخوة الانسانية القائمة على الحق والعدل والمساواة .
٧. الايمان بالمنهج العلمي كوسيلة لمعالجة قضايا الانسان والمجتمع السياسي على المستوى الوطني والقومي والعالمي .
٨. الايمان بالمساواة بين الرجل والمرأة.
٩. الايمان بالمساواة بين جميع شعوب الارض وأممها جميعا مهما كان لونها او عقيدتها او درجة تقدمها او تخلفها .
١٠. الثقافة السياسية المناسبة التي تمكن المواطن ان يلعب دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية .

وهذا يتحقق من خلال ايجاد وتفعيل مؤسسات تنشئة اجتماعية سياسية وطنية أولية وثانوية وأهمها :

أولاً : الأُسرة

تمثل الأسرة البنية الأساسية في بناء أي مجتمع بشري ، فهي نواة المجتمع المهمة التي تشكل انماط السلوك والمعايير القيمية ومستويات الثقافة وطبيعتها ، فهي أساس التنشئة الاجتماعية – السياسية والعامل الرئيس المؤثر في الأطفال ، وبإمكان الأب والأم والأخوة الكبار تلقين أبنائهم وإخوانهم الصغار القيم والمعارف والسلوكيات التي يسعون لغرسها ببساطة ويسر[٣٤].

لذلك يشترط أن تصبح الاسرة العراقية على استعداد لتكوين آراء حول العديد من الامور السياسية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع ، وأن تكون أكثر وعياً بتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية والآراء المطروحة من قبل الوسائل التثقيفية، فمهمة تنشئة الابناء ولمختلف المراحل تعمل على تكوين فكر سياسي داخل الأسرة ، وهذا الفكر تترتب عليه جملة من الأمور من ضمنها الإسهام في نجاح عملية التمثيل السياسي للمرشحين ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ التي تمثلت بوجود نظام متعدد الهويات والانتماءات السياسية ، فوجود تنشئة صالحة داخل الأسرة العراقية ينتج وعياً صالحاً و مواطنة صالحة[٣٥] ، لذلك فأن ما ينبغي توافره في الأسرة العراقية لتكون صالحة لبناء فرد واعٍ سياسيا، ومالك لصفة المواطنة الحقيقية ، هي مواصفات الاسرة الغارسة في نفوس افرادها الروح المشبعة بالاتجاهات السياسية الوطنية، كالتفاخر بالأمجاد والتراث الثقافي والاجتماعي، التي تجعل المشاركة في الاحداث والمواقف السياسية سمة تتسم بها وتخلص لها[٣٦] .

ثانياً : المؤسسة التعليمية

تعد المؤسسة التعليمية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية التي لها دور مهم في خلق المواطنة وتكوين الوعي السياسي ، كونها تعد ثاني مؤسسة ينتقل إليها الفرد بعد الأسرة للتفاعل مع المحيط الاجتماعي ، ولكي يكون للمدرسة دور فعال وايجابي في بناء الوعي بالمواطنة ، لابد لها من ان تقوم برفع الوعي السياسي للأفراد من خلال مجموعة برامج في التثقيف السياسي والتاريخ القومي الذي يستمد منه الأفراد قيماً وإيديولوجية النظام السياسي ليتبناها في سلوكياته السياسية عبر خلق البيئة المناسبة للتدريسين والطلبة وتمكينهم وفق المبادئ الوطنية[٣٧] . لذلك فان من سياسات بناء المواطنة وتكوين الوعي السياسي لدى الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية هي تعليم الأفراد ورفع وعيهم السياسي وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم السياسية ليتسنى لهم القيام بأدوارهم السياسية داخل المجتمع .ويفترض الوعي السياسي عدة متطلبات أهمها التعليم والخبرة والحرية الإعلامية بمعنى حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر(٣٨) .

فضلاً عن ذلك تقوم التنشئة والتوعية السياسية للإفراد بتحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد وذلك عن طريق رفع قدرات الطلبة بالتفكير النقدي والابتكار والابداع وتطوير المعارف الانسانية والصناعية والتجارية، حتى أصبحت سمة الاقتصاد الناجح في هذا القرن هي سمة الاقتصاد المبني على المعرفة حيث تدخل المعرفة كعنصر اساس في تنمية وتنافسية القطاعات كافة الخدمية الانتاجية والصناعية[٣٩] .

ففي حال وضعنا أسس واليات تطويرية للمؤسسة التعلمية العراقية بمختلفها (الابتدائي، الثانوي، الجامعي) بدءاً من النظام التعليمي والمناهج والمقررات الدراسية وانتهاءً بطرق التدريس وتحديثها ، فسوف تقوم المؤسسة التعليمية بوظائف عديدة ومهمة هذه الوظائف تساهم في خلق وتنمية المواطنة والوعي السياسي لدى الفرد العراقي ، فهي تقوم بمهمة تطبيع الفرد على الأدوار الاجتماعية والقيام بها ، وإكساب الطفل للمهارات الأساسية ، كمهارات المشاركة السياسية بواسطة اتصال الطفل بالآخرين ، والتفاعل معهم، ففي اشتراكه في النشاط الجماعي يتعلم المهارات الأساسية الضرورية لإثبات وجوده، وتحقيق أهداف المجتمع ، فوظيفة التربوية الاجتماعية السياسية تقوم على القيم الضرورية مثل : (احترام العمل الجماعي، والتعاون والإحساس المشترك بالمسؤولية، ونكران الذات، والإيثار، وطاعة القانون، وحب الوطن)[٤٠] .

وهذا يتحقق من خلال مجموعة من الآليات الاصلاحية الموجهة لما يأتي[٤١] :

١. الهيكل المؤسسي : ويشمل البناء التنظيمي والاداري للمؤسسات التعليمية العراقية الذي يخدم أهدافها ووظائفها .
٢. النظام التعليمي : ويشمل الخطط والعمليات والاساليب والسياسات والافراد والأجهزة داخل المؤسسات التعليمية العراقية .
٣. العملية التعليمية وتشمل المناهج والمقررات والعمليات العلمية والبحثية .
٤. الأساليب وتشمل الطرق والأساليب المعرفية والتكنلوجيا المتعلقة بها .

ثالثاً : الاعلام

إن للأعلام اليوم وبمختلف وسائله المتفاوتة في التأثير الدور الاكبر في توجيه الفرد العراقي والتحكم بسلوكه ، فهو يمثل أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية المؤثرة في تنمية الوعي السياسي والمواطنة، ولكي يسهم إسهاماً ايجابياً داعماً للبناء؛ فلا بد من امتلاك القوة والقدرة في التأثير الايجابي على توجهات الافراد ومواقفهم السياسية، وكذلك ان يوفر معلومات حقيقية عن الإحداث السياسية المحددة ، كي تصل بالجماهير على الأمد الطويل ويشكل الأفكار السياسية للفرد ، فبعض الحقائق قد تنقل باستخدام عدة أساليب تستطيع تكوين وعي سياسي . كما يمكن القول إن الإعلام العراقي كي يكون مساهماً في عملية تكوين الوعي السياسي ، لابد من أن يؤدي دورا في تعزيز المشاركة السياسية عن طريق أوجه متعددة منها تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية في مجالاتها ومستوياتها كافة أو توجيه اهتماماتهم ووعيهم نحو النظام السياسي والمساعدة في تشكيل توجيهاتهم وآرائهم السياسية ، إذ يقوم الإعلام بدوره في إمداد المواطن بالمعلومات والخبرات والحقائق والأحداث السياسية بدقة ومصداقية ومن ثم تأهيلهم بشكل ملائم للمشاركة السياسية، وبهذا سوف يتم من خلال هذا غرس الشعور الوطني والولاء والانتماء في نفوس المواطنين العراقيين[٤٢] .

كما ان لشبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر) دور مهم في تنمية الوعي وتحقيق المواطنة لكونها مصدراً من مصادر الاعلام والتنشئة الاجتماعية السياسية في الوقت الحالي ، لذلك توجب وضع اليات لصياغة هذه الوسيلة بما يتناسب والمجتمع العراقي

واستغلالها بالطريقة الاصح فهي حماله لوجهين من الاستغلال (الايجابي والسلبي)[٤٣] .

وعليه يشترط ان تعمل من خلال مواقعها بتنمية وزيادة نمو الوعي السياسي لدى الافراد، كذلك تسمح له بمحاكاة تجارب الآخرين ، والتشبع بقيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمشاركة ، وتلقينهم عادات وقيم تلائم العصر الذي يعيشونه ، وتمد جسور التعارف الحضاري والحوار مع الآخرين من الحضارات الأخرى ، وتمكنهم من اعتناق قيم التسامح والقبول بالآخر ، تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دوراً حاسماً في تنمية الوعي السياسي وحشد وتعبئة الجماهير للمطالبة بحقوقها مع ضرورة تقنينها وترشيد استغلالها[٤٤] ، لذلك فان عملية تنمية الوعي السياسي داخل المجتمع العراقي تتطلب السعي في اتجاه العمل على بناء ثقافة سياسية ديمقراطية قائمة على المشاركة والحوار والمواطنة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية، ومن أجل تحقيق هذا الأمر لابد من توفير مستلزمات أساسية منها[٤٥] :

١. الشعور بالاقتدار السياسي إذ يشعر كل فرد بان له التأثير على مجريات الحياة السياسية سواء من خلال النقد أو إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع.
٢. الاستعداد للمشاركة السياسية فالمشاركة والممارسة الديمقراطية تقتضي مشاركة معظم المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات واختيار ممثليهم .
٣. التسامح الفكري وتوفير روح المبادرة لدى الفرد[٤٦] .

لذلك عُدّت التنشئة الاجتماعية السياسية ضرورة من ضرورات تكوين الوعي بالمواطنة في العراق فهي تتيح للفرد المشاركة في العملية السياسية وجعله أكثر ميلاً لمتابعة الأحداث والقضايا من حوله، وأن يكون أكثر وعياً بتأثير السياسات الحكومية عليه كفرد، وعلى الأخرين كمجتمع، وأن يكون أكثر ميلاً للمناقشة، والحوار مع الأخرين وأن يكون مستعداً وواثقاً من التأثير في المحيط الواسع من حوله[٤٧] .

فما ينبغي توفره لتنمية الوعي بالمواطنة في العراق وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بتوثيق العلاقة بين المواطنين وقيادتهم بفضل التأكيد على الأهداف السياسية وشرح مفاهيم سياسية كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم والمحافظة على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسي، ومن ثم استقرار العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة من جانب آخر تكون لها القدرة على دعم النظام السياسي بواسطة إعداد أفراد المجتمع سياسيا وفكريا للقبول بفلسفة وعقيدة المجتمع السياسي، وتنشئة الأفراد على إطاعة القرارات الصادرة من النظام السياسي وقبول قواعد اللعبة السياسية وإكساب الأطفال مشاعر ايجابية نحو النظام السياسي واحترام السلطة وطاعة القانون[٤٨].

وعليه نلاحظ أن التغيير الذي حدث في العراق يستلزم توجيه سياسات وآليات لإصلاح وتفعيل المؤسسات المختصة بالتنشئة السياسية الهادفة لإيجاد ثقافة سياسية داعمة لتحقيق سلوك المواطنة من خلال تضمين برامج مؤسسات التنشئة السياسية بقيم

ومشاعر وأفكار وأراء ترتكز على القيم المعززة للمواطنة والنهوض بها[٤٩] .

المطلب الثالث: تفعيل المشاركة السياسية

منذ العصر الحديث ارتبط مفهوم المواطنة والوعي السياسي بالمشاركة السياسية ، بعد انتشار العلم والمعرفة والثقافة وزيادة عدد المثقفين الذين اصبحوا ينظرون لأنفسهم انهم ليسوا مجرد رعايا ضمن نظام سياسي خاضعين له ، بل يمكنهم أن يمارسوا السلطة ويؤثروا فيها[٥٠] .

إن مشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها ، غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد الى المشاركة السياسية، وإنما أيضاً لابد أن يتوافر لديهِ قدر معقول من الاهتمام السياسي وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الافراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد ، ويستمر تأثير هذهِ التجارب والخبرات في الافراد طوال سنوات المراهقة والنضج ، ولما كانت تنشئة الفرد لا تقف عند المراحل الاولى من العمر بل إنها تحدث طوال حياة الفرد ، فإنهُ يمكن القول إن كلاً ما يتعلمهُ الفرد وما يمر بهِ من خبرات وتجارب على مدى عمرهِ من الطفولة وحتى الكبر يؤثر بدرجة كبيرة في مدى مشاركتهِ السياسية[٥١] .

تُعد المشاركة السياسية من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العملية، وبانتفائها لا يكون للوعي السياسي وللمواطنة من معنى، ولا تعدو أن تكون السلطة عندها سوى قوة استعباد لرعايا الدولة. فلا معنى للمواطنة دون أن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين هما: (المشاركة في الحكم والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى) فلا جدوى من العمل على تحويل الأفراد إلى مواطنين ما لم يعطى لمواطن الفرصة الكاملة للمشاركة في الحكم[٥٢] .

فضلاً عن ذلك ترتبط المشاركة السياسية بالوعي السياسي لارتباطها بالمسئولية الاجتماعية للمواطنين، وبقدرتهم على محاسبة المسئولين ، وتعد الوسيلة الأفضل للتعبير عن مصالحهم والدفاع عنها ، وهى مؤشر هام على مدى شرعية النظام السياسي القائم ، ومدى وعي الفرد بالشؤون السياسية، ومن ثم فإنها تدعم الاستقرار والنظام في المجتمع ، ومن ناحية أخرى تدعم المشاركة السياسية العلاقة بين الفرد ومجتمعه، وتعزز شعوره بالانتماء للوطن[٥٣] . من جهة أخرى تقوم المشاركة السياسية الحقيقية على أساس الوعي السياسي و تتمثل بإقرار الانتخابات الحرة النزيهة، وكذلك الاعتماد على أسس المواطنة (المساواة والعدالة ،والحرية، والتكافؤ والفرص المتساوية)[٥٤] .

وتمر المشاركة السياسية بعدة مراحل، وهي[٥٥] :

١. الاهتمام بالشأن العام أو السياسي، (الاهتمام بما يدور في الساحة السياسية ومتابعة الإحداث التي يمر بها البلد من خلال الأحزاب السياسية).
٢. الانخراط السياسي ، (أي الانضمام بالعملية السياسية من خلال الترشيح في الانتخابات أو المشاركة في العملية الانتخابية) .
٣. النشاط السياسي، (ففي هذه المرحلة هناك ستة شروط للذين يمارسون هذا النشاط

يتوجب توفر ثلاث منها على الأقل بالفرد الذي يمارس هذا النشاط وهي : وهي عضوية منظمة سياسية ،حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر ، والمشاركة في الحملة الانتخابية ،وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالإفراد) .

٤. الوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل السياسي .

وعليه ان نتاج المشاركة الاجتماعية السياسية يمثل داعماً لعملية بناء الوعي بالمواطنة ، لذلك تتطلب عملية بناء وعي سياسي ومواطنة في العراق ما بعد التغيير، وجود مشاركة سياسية وطنية حقيقة تتركز على بناء ثقافة سياسية تعكس القيم العامة والمشتركة والموحدة لعموم مكونات المجتمع السياسي وتكريس هذه القيم في الوعي الجمعي لأفراد المجتمع السياسي كمقدمة لبناء نمط جديد من الوعي الوطني الذي يسمو على القيم والمعتقدات المرتبطة بالثقافات الفرعية والانتماءات الاجتماعية المتعددة بشكل لا يطمسها او يتجاوز عليها، بل يرسم لها حدودا تميزها عن القيم والمعتقدات الخاصة بالثقافة السياسية لعموم المجتمع السياسي ,وللقيام بهذه المهمة على النظام السياسي والمجتمع السعي لبناء ثقافة سياسية مشاركة تعبّر عن قيم التوافق والتعايش السلمي المشترك لتهيئة البيئة السليمة لتنمية وتطوير السلوك السياسي الوطني للأفراد والارتقاء بمستوى ادائهم السياسي للمشاركة السياسية الفاعلة في شؤون البلد في اطار التكيف والانسجام مع القيم الوطنية الشاملة لتغدو المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع وما يتصل بها من ثقافة وسلوك سياسيين نابعة من وعي وطني موحد يوجه هذه المشاركة باتجاه خدمة الوطن ونموه وازدهاره وارتقاء الفرد بصفة المواطنة[٥٦] .

فبرغم من ان الشـــعب العراقي حقق– بفضل نضالاته–جملة مـــن الانجـــازات الهامـــة والخطـــوات العمليـــة الملموســـة علـــى طريـــق إعـــادة بناء الدولة والمجتمع على وفق أساس المواطنـــة، وتمثلت أهم محطاتها في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة وصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ونقل السيادة وتشكيل المجلس الوطني العراقي وصدور الدستور الدائم ٢٠٠٥، وإجراء الانتخابات النيابية لتشكيل البرلمان (مجلـــس النواب) والحكومة الدائمة لعـــامي ٢٠١٠، ٢٠٠٥، فضلا عـــن انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩ والانتخابات النيابية لسنوات٢٠١٤ ، ٢٠١٨ إلى جانب المكاسب المتحققة على صعيد الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير ووسائل الأعلام وغيرهـــا، إلا ان هذه الخطوات وان عُدت منجزاً داعماً لتنمية للوعي السياسي، لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب الذي يحقق الوعي بالمواطنة او ايصالها لمستويات متقدمة كون هذه الخطوات الديمقراطية لم تكن ممثلاً حقيقياً لمشاركة واعية[٥٧].

لذلك لابد من وضع سياسيات لتفعيل المشاركة السياسية، تسهم ببناء وعي سياسي ومواطنة في العراق وكما يأتي:

أولاً : شروط تحقق ديمقراطية المشاركة الواعية في العراق تتمثل بالإقرار والتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الاتية[٥٨] .

١. اقرار حقيقة التنوع في المجتمع العراقي ولاسيما التنوع القومي والديني .

٢. اقرار مبدأ حق الاختلاف بين التنوعات القومية والدينية .

ثانياً : ادراك أهمية المشاركة السياسية للمجتمع العراقي بما يأتي[٥٩] :

١. تزيد المشاركة السياسية الحقيقية من قيمتي الولاء والانتماء لدى افراد المجتمع العراقي ، كونها تؤثر على وعيهم بمشاكل بلادهم وتضفي المشاركة السياسية الاستمرارية لأي مشروع وطني، لأنها تجعل الأفراد يشعرون بان العائد هو نتاج جهدهم .

٢. تؤدي المشاركة السياسية إلى دفع عملية التقدم إلى الامام في المجتمعات الريفية العراقية لأن العوائق المحلية لا يتم تجاوزها من خلال القانون أو الاوامر أو القوة في بعض الاحيان وانما يتحقق هذا من خلال المشاركة البناءة .

٣. تساعد على ترسيخ و تحقيق مبادئ المواطنة والديمقراطية من خلال توحيد الجهود التطوعية في الاعمال الخدمية لمختلف المجتمعات العراقية .

٤. تعمل المشاركة السياسية على بناء المفاهيم الجديدة حول دور المرأة العراقية في العمل السياسي .

٥. تعيد المشاركة السياسية الحقيقية الادراك الصحيح للمفاهيم السياسية مثل : المواطنة ، الوحدة الوطنية ، الوطن ، الوطنية والقومية ، والدولة ، ويسهم ايضا في اعادة بناء الوعي الاجتماعي السياسي وفق مبادئ الحرية والاستقلال في مواجهة التبعية والانقياد الخارجي والحداثة في مواجهة التقليد .

٦. تسعى المشاركة السياسية إلى تحريك الجماهير بنشاط صوب تحقيق الاهداف الوطنية[٦٠].

٧. تعمل على القضاء على الاستبداد والانفراد في السلطة . مقابل توفير فرصة للسلطة للتعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته[٦١] .

٨. تقوم بتحويل الصراعات السياسية بين النخب التي تهدد المجتمع العراقي ونموه إلى تنافس سياسي يصب أولا واخرا في خدمة الوطن ، مما يدفع كل نخبة سياسية أو حزب سياسي إلى وضع برنامج يحقق من خلاله الفائدة الاكبر للمجتمع مع التأكيد على ما يجب أن يكون عليه البرنامج وما يتحقق منه على ارض الواقع[٦٢] .

ثالثاً : سبل تسهم في تعزيز الوعي السياسي و المواطنة في العراق عبر تعزيز المشاركة السياسية[٦٣] :

١. العمل على تهذيب ثقافة الخضوع من خلال اشاعة ثقافة سياسية موحدة، ومشاركة تقوم على مبدأ المواطنة التي تجمع بين الحقوق والواجبات ، فالفرد العراقي هنا يكون على

مستوى من الوعي والادراك بالأمور السياسية.

٢. جعل الولاء للعراق وليس إلى فئة معينة أو مذهب محدد أو قومية ، فالولاء هو علاقة الجزء بالكل ، وعلاقة الفرد بالجماعة أو الدولة أو الأمة .

٣. تأطير مقومات المشاركة السياسية العراقية، ومن أهمها : العقلانية وعدم التطرف في الأفكار السياسية ، وتعميم قيم مثل تداول السلطة سلمياً، و الفصل بين السلطات الثلاث، واحترام الرأي الاخر وتوفير حريات التجمع والتصويت والانتخاب داخل المجتمع العراقي.

٤. إشراك الاقليات العراقية وممثليهم في مجالس البلديات ، والمحافظات ، والبرلمان .

٥. مراقبة و ترصين وسائل الأعلام في العراق المحلية والأجنبية بكل انواعها المقروءة والمرئية والمسموعة وجعلها تسهم إيجابياً في ترويج ثقافة المواطنة ونبذ الانتماءات الضيقة ، لأنها تؤدي إلى تفكيك المجتمع العراقي .

٦. قيام دولة عراقية على أساس قوانين واضحة لا تترك مجالاً للبس ، وهذا الأمر يعزز بوجود قضاء مستقل ، هيأة تشرف على مراقبة دستورية القوانين وتمارس عملها بنزاهة واستقلال حيث يسود المجتمع القانون والاحتكام إليه، وجعل المواطن مصدر السلطة كأساس لأي حكم شرعي يقوم على رضا المحكوم.

رابعاً : آليات تفعيل المشاركة السياسية الايجابية البناءة للوعي بالمواطنة[٦٤] :

١. توفير وتفعيل تشريعات تقرر الحقوق والحريات السياسية للمجتمع العراقي .

٢. توفير وتفعيل مؤسسات مجتمعية يمارس الفرد من خلالها نشاطاته الفكرية والابداعية.

٣. وضع عملية تنموية حقيقية شاملة تضع في أولوياتها تمكين الشباب وبناء قدراتهم .

٤. ان يتسم عمل المؤسسات بما فيها الحزبية بالشفافية والوضوح .

٥. إلزام الاحزاب بقانون يدعو الى اشراك الشباب في لجانها المركزية ومكاتبها السياسية على أن تتضمن قوائمهم الانتخابية اجيالاً جديدة .

وعليه نلاحظ أن المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية لاسيما (الانتخابات) في العراق تعتمد بالدرجة الأساس على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الايجابية والسلبية لما لها من دور مهم ومؤثر في عملية المشاركة ، وان تحقيق مشاركة سياسية ناجحة لابد أن يكون لهذه العوامل (مؤسسات النظام و وسائل تنشئه وغيرها) دوراً ايجابياً ، فمثلاً يفترض ان تتمتع وسائل الاعلام بحرية كاملة ومقننة ، ووعي ثقافي وسياسي شامل لتنظم عن طريقة صفاته وأهدافه، ويحرك مفاهيم المواطن العراقي لممارسة السلوك الانتخابي ، وبذلك تكون أهمية الوعي السياسي للأفراد مطلباً لتحقيق المواطنة وتجذيرها في عمق المجتمع لتحقيق العدالة ، والمساواة ، وتعميق معاني الولاء والانتماء للوطن .

الخاتمة :

إن للوعي السياسي دوراً كبيراً في عملية تنمية وتحقيق المواطنة والارتقاء إليها بعدّه ضرورة من ضرورات بنائها، فيؤثر بها ويتأثر وان هذا التأثير تحدده مجموعة من العوامل والمتغيرات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ثقافية) تمثل ماكينات صناعة الوعي الاجتماعي–السياسي القائم على الفهم والإدراك للقضايا السياسية والثوابت والقيم والمبادئ الوطنية .

فالقصور الحاصل في الوعي الاجتماعي–السياسي في العراق مثله مشكلة أساسية من مشكلات غياب المواطنة بعد التغيير(٢٠٠٣) كانت نتاج لمجموعة من العقبات(معوقات أزلية، تراكمات سابقة، ظروف التغيير وما أعقبها من فوضى وغياب للقانون) التي واجهت ماكينات صناعة الوعي السياسي على المستويين الافقي والعمودي، مما أنعكس سلباً على مفهوم المواطنة والوعي بها في العراق، وإن للتحقيق المواطنة في ظل هذه الظروف الطاردة لها لابد من وضع آليات واستراتيجيات شاملة لبناء وعي سياسي وطني ومواطنة صالحة عبر هيكلة وتفعيل المؤسسات الديمقراطية والمدنية الداعمة لها .

ونستنتج من دراسة الوعي السياسي والمواطنة في العراق بعد عام٢٠٠٣ ما يأتي:

١– إن الوعي السياسي هو المتراكم الفكري للفرد والمجتمع، والمواطنة هي سلوك ونهج الفرد والمجتمع، وان هذا المتراكم هو من يحدد الأساس التطبيقي لهذا النهج والسلوك، لذلك نلتمس علاقة ضرورية طردية بين الوعي السياسي والمواطنة فوجود أحدهما مرهون بوجود الاخر وفق مجموعة من المرتكزات المشتركة اهمها (المشاركة، الحقوق، الحرية، المساواة، العدالة، المسؤولية، الولاء، الانتماء) التي تصاغ وفق محددات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تلعب دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم.

إن ما ينبغي فعله لبناء وعي سياسي صالح يسهم في تحقيق مواطنة صالحة هو وضع آليات لتنشئة اجتماعيه – سياسية جيدة شاملة لأفراد المجتمع العراقي، و وضع آليات لبناء الوحدة الوطنية باعتبارها قاعدة ارتكاز للبناء الحضاري والاندماج المجتمعي و العمل التكاملي الهادف لبناء المواطنة، و وضع آليات لتفعيل للمشاركة السياسية الواعية المعززة للولاء و الانتماء و التعبئة الوطنية و القاضية على النزعة الاستبدادية كونها ضرورة لبناء الوعي السياسي و استحقاق شرطي لتحقيق المواطنة.

اقترح الباحث في ضوء ما توصل اليه من نتائج في البحث مجموعة من التوصيات ترتبط بعدة جهات ذات صلة مباشرة بالموضوع الذي يروم الوصول أليه. فيما يأتي أهم التوصيات:

١– بناء مؤسسات تنشئة اجتماعية– سياسية حقيقية مستقرة حاملة لمعاني الديمقراطية والمدنية هادفة لبناء ثقافة سياسية وطنية قائمة على العقلانية والتسامح وقبول الاخر.

٢– إشاعة وتشجيع روح الشراكة الحقيقية والمشاركة السياسية الواعية لدى الافراد بما يخدم المصلحة

الوطنية عبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتنمية الوعي بالمواطنة.

٣- ضرورة اعتماد الدستور كضامنة لحقوق المواطنة من قبل (المنظم والمنظم) مع الاخذ بالنصوص والقوانين لاسيما ذات الصلة بالوعي بالمواطنة وتطبيقها واستكمال التشريعات المعززة للوعي بالمواطنة كقوانين (التداول السلمي وحرية التعبير وحق التظاهر) وتعديل التشريعات المتعارضة مع فكرة المواطنة كالمواد (٢٩،٤١،٤٥،٩٢) من الدستور العراقي.

٤- بلورة نظام سياسي ديمقراطي مؤسساتي قائم على مؤسسات سياسية دستورية كفؤة تمثل الشعب تمثيلا حقيقياً مع سيادة القانون، مكتسب للشرعية والمشروعية، عابر للشخصنة والتوجهات الضيقة والمحاصصة التوافقية، كفيل بوضع أساس متين لبناء الوحدة الوطنية.

٥- تأطير التعددية السياسية وتقنينها وتفعيل قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية للانتقال بها من الشخصنة والهشاشة الفكرية التنظيمية الهيكلية والتبعة الخارجية الى الأحزاب الشبة مثالية الهادفة لبناء أعضائها وتعبئة قواعدها تعبئة وطنية داعمة للمواطنة.

٦- النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وهيكلته عبر وضع استراتيجيات وخطط تنمية وطنية شاملة لدعم وتنويع القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية والاستثمارية وللحد من ظاهرة البطالة والفقر والقضاء على الفساد المالي والاداري ولتحقيق العدالة التوزيعية بعدّها ركناً اساساً لبناء دولة المواطنة .

٧- تعزيز دور المؤسسة التعليمية في نشر الوعي السياسي وبث روح المواطنة لدى منتسبيها من خلال تمكين المحاضرين وتوفير المناخ الديمقراطي لإبداء أراءهم ولإقامة الندوات والحوارات السياسية وتضمين مقرراتهم موضوعات تسهم في تنمية الوعي بالمواطنة.

٨- ضرورة استقلالية ومهنية المؤسسة الاعلامية وصياغة تشريعات وقوانين تنظم عمل وسائلها المختلفة مع تفعيل الدور الرقابي على منتجاتها وطروحاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية بعدّها الاداة الاهم لصناعة الوعي السياسي والمواطنة .

٩- تشكيل وتفعيل ماكنات صهر الثقافات الفرعية والانتماءات الضيقة في بوتقة الهوية الوطنية والثقافة العراقية مع ضرورة غرس وتغليب الفكر الديمقراطي على العادات والتقاليد القبلية المتعصبة .

١٠- طرح مشروع مصالحة وطنية حقيقي بين ابناء البلد الواحد قائم على العدالة الاجتماعية والتوازن المجتمعي في مفاصل الدولة مع توفير الثقة المتبادلة والرغبة الحقيقية للصلح دون تمييز.

١١- دعم وتفعيل المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني، وضمان حق تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات المهنية دون تدخل حكومي مع تقنين ومراقبة عملها التوعوي.

الهوامش:

١. عبير سهام مهدي : مفهوم الوحدة الوطنية وتعزيزها في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٢ ، ص١٧٦ .

٢. ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٦٨٥ .

٣. وجدان فالح حسن : المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات اسلامية معاصرة ، جامعة ميسان ، كلية القانون ، العدد ٦ ، ٢٠١٢ ، ص٥٢٩ .

٤. ديباجة الدستور العراقي ٢٠٠٥ .

٥. عبير سهام مهدي : مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ .

٦. قاسم كاظم علك : أليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، ٢٠١٥ ، ص٤٧ .

٧. بدر ناصر وهادي محسن : العوامل المؤثرة على الوحدة الوطنية ، ١٠-٢-٢٠١٢ ، مقال منشور على موقع الانترنيت : http://www.ktuf.org/alamel.

٨. حسين علوان : الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ،مجموعة باحثين ، كلية العلوم السياسية مركز دراسات العالم الثالث ، بغداد ، د.ت ، ص٣٩٣ .

٩. حسين لطيف الزبيدي واخرون : العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥٩ .

١٠. عبد العظيم جبر حافظ : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية حالة العراق ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٦ ، ص٣٧٩-٣٨٠ .

١١. ليث عبد الحسن الزبيدي و زيد عدنان محسن : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٣٥-٣٦ ، ٢٠١٤ ، ص ٩٨ .

١٢. مؤيد جبير محمود: التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات عراقية ، بحوث العدد الرابع ، نيسان ٢٠٠٦ ، ص ص١٩١-١٩٣.

١٣. عبد العظيم جبر حافظ : مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٩ .

١٤. صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وأبعاده) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٠ .

١٥. ايمن هاشم عزريل : تعزيز الوحدة الوطنية ، ٥-١١-٢٠١٥ ، مقال منشور على موقع الانترنيت : http://www.maannews.net .

١٦. خضر عباس عطوان : العراق والتغيير الديمقراطي (هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق) ، مجلة أوراق عراقية ، العدد (٣) ، تموز ٢٠٠٥ ، ص٢٠ .

١٧. محمد محفوظ : العرب ومتغيرات العراق ، مؤسسة الانتشار العربي ، ٢٠٠٤ ، ص٦٤ .

١٨. احمد محمد علي جابر : الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ص٤٠ .

١٩. ابتسام حاتم علوان و دينا محمد جبر: بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧، ص٢٤١.

٢٠. رائد ربيع : مصدر سبق ذكره ، ص١٣٧ .

٢١. ياسر علي ابراهيم : مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٤ ، ص١٦٤ .

٢٢. المصدر نفسه : ص١٦٣ .

٢٣. رقية كريم : مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠ .

٢٤. رقية كريم : مصدر سبق ذكره ، ص١٦٠-١٦١ .

٢٥. عبد السلام احمد السامر : الإعلام والهوية الوطنية في العراق ، الندوة العلمية لجامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٩١-٩٣ .

٢٦. جعفر ضياء جعفر وآخرون : برنامج مستقبل العراق بعد أنهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠٤ .

٢٧. عبد العظيم جبر حافظ : مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٠ .

٢٨. محمد ابراهيم موسى : ظاهرة العنف السياسي المتطرف واثرها على الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،

رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٨ ، ص١١٩ .

٢٩. احمد محمد علي جابر : الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ص٤٠ .

٣٠. ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن : مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ .

٣١. مهند علي الحسني ، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٨ .

٣٢. طه حميد حسن العنبكي : التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٤ ، ٢٠١٠ ، ص٦٧-٦٨ .

٣٣. أيلاف حسن جعفر : مصدر سبق ذكرة ، ص٢٥ .

٣٤. زيد عدنان محسن العكيلي : الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدولة النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٣ ، ص ٣٩ .

٣٥. جهاد كاظم العكيلي : اثر وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي وعلاقته بالتباين السياسي للاسرة دراسة ميدانية جامعة بغداد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .

٣٦. انور محمد فرج واسو ابراهيم : التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب جامعة سليمانية، مجلة جامعة كركوك ، كلية الدراسات الانسانية، العدد ١، مجلد ٥ ، ٢٠١٠ ، ص١ .

٣٧. ( ) محمود احمد موسى : دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز

٣٨. دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٠، ١٩٨٥، ص١٥٥ .

٣٩. شيماء حسين عبيد : مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

٤٠. زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن : الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت، ٢٠١٨، ص١٣٧-١٤٧ .

٤١. رعد حافظ سالم : التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربي دراسة نموذجي الكويت والبحرين ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧ ، ص٣٢-٣٣ .

٤٢. صالح شاكر حسين : اسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة ، بحث مستل ، جامعة القادسية ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٦، ص٢٢ .

٤٣. حسين علي ابراهيم الفلاحي : مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع العراقي، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، العدد ٢٠، ٢٠١٣، ص١٧٥ . وكذلك ينظر إلى ندى احمد موسى: مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

٤٤. رقية كريم جارالله : مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

٤٥. المصدر نفسة ، ص٤٩ .

٤٦. ثناء فؤاد عبد الله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤ ، ص٣٣٥ .

٤٧. هالة كريم : مصدر سبق ذكرة ، ص١٨٩ .

٤٨. رعد حافظ سالم : مصدر سبق ذكره ، ص٣٢-٣٣ .

٤٩. المصدر نفسة ، ص٣٢-٣٣ .

٥٠. نوار محمد ربيع الخيري: تنمية الثقافة السياسية واثرها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجا ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، المستنصرية ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٠ .

٥١. سعد عبد الحسين نعمة : دور مبدا المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق ، مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة ، النجف ، العدد ٣ ، ٢٠١٣ ، ص١٤٤ .

٥٢. هند قاسم ابراهيم : المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص٣٢-٣٣ .

٥٣. اسعد طارش عبد الرضا: المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، وحدة البحوث والدراسات السياسية، ص٢.

٥٤. نورهان الشيخ وعبد الرحمن صالح احمد : المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلية ٢٠٠٨ ، وحدة دراسات الشباب واعداد الفادة ، بلا سنة ، ص١١ .

٥٥. حسين درويش العادلي : المواطن والانتخابات الدور والرسالة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٦-٧.

٥٦. ندى احمد موسى : مصدر سبق ذكره ، ص١١٧ .

٥٧. شيماء عبد الحسين : مصدر سبق ذكره ، ص١٣٠ .

٥٨. شيماء عبد الحسين : مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

٥٩. المصدر نفسه : ص١٥٨ .

٦٠. اسماعيل علي سعد : الشباب والتنمية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩، ص٥٠ .

٦١. السيد عليوه ومنى محمود : المشاركة السياسية ، موسوعة الشباب السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٤ .

٦٢. حميد حسين كاظم الشمري : دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص٣٦٨ .

٦٣. سعد عبد الحسين نعمة : مصدر سبق ذكره ، ص١٤٥ .

٦٤. المصدر نفسه : ص١٤٩-١٥١ .

٦٥. خالد شعبان : تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية ، مركز التخطيط الفلسطيني، دراسة مقدمة الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ص٢٢

المصادر:

١. ابتسام حاتم علوان و دينا محمد جبر : بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد ٣٥-٣٦ ، ٢٠١٧.

٢. احمد محمد علي جابر : الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية .

٣. احمد محمد علي جابر: الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .

٤. اسعد طارش عبد الرضا : المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد ، وحدة البحوث والدراسات السياسية.

٥. اسماعيل علي سعد : الشباب والتنمية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩

٦. انور محمد فرج واسو ابراهيم : التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب جامعة سليمانية، مجلة جامعة كركوك ، كلية الدراسات الانسانية، العدد ١، مجلد ٥ ، ٢٠١٠ .

٧. ايمن هاشم عزريل : تعزيز الوحدة الوطنية ، ٥-١١-٢٠١٥ ، مقال منشور على موقع الانترنيت : http://www.maannews.net .

٨. بدر ناصر وهادي محسن : العوامل المؤثرة على الوحدة الوطنية ، ١٠-٢-٢٠١٢ ، مقال منشور على موقع الانترنيت : http://www.ktuf.org/alamel.

٩. ثناء فؤاد عبد الله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

١٠. جعفر ضياء جعفر وآخرون : برنامج مستقبل العراق بعد أنهاء الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

١١. جهاد كاظم العكيلي: اثر وسائل الاتصال في السلوك الانتخابي وعلاقته بالتباين السياسي للاسرة دراسة ميدانية جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص١٥ .

١٢. حسين درويش العادلي : المواطن والانتخابات الدور والرسالة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

١٣. حسين علوان : الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ،مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، د.ت.

١٤. حسين علي ابراهيم الفلاحي : مسؤولية الصحافة العراقية في تعزيز الثقافة السياسية في المجتمع العراقي،

مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، العدد ٢٠، ٢٠١٣

١٥. حميد حسين كاظم الشمري : دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧ .

١٦. خالد شعبان : تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية ، مركز التخطيط الفلسطيني، دراسة مقدمة الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين ، الجامعة الاسلامية ، غزة.

١٧. خضر عباس عطوان : العراق والتغيير الديمقراطي (هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق) ، مجلة أوراق عراقية ، العدد (٣) ، تموز ٢٠٠٥ .

١٨. ديباجة الدستور العراقي ٢٠٠٥ .

١٩. رعد حافظ سالم : التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربي دراسة نموذجي الكويت والبحرين ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧.

٢٠. زيد عدنان محسن العكيلي : الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في الدولة النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٣.

٢١. زين العابدين محمد عبد الحسين وصادق علي حسن : الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠١٨، ص١٣٧-١٤٧ .

٢٢. سعد عبد الحسين نعمة : دور مبدا المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق ، مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة ، النجف ، العدد ٣ ، ٢٠١٣

٢٣. السيد عليوه ومنى محمود : المشاركة السياسية ، موسوعة الشباب السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٢٤. صالح شاكر حسين : اسهامات الجامعات العراقية في بناء مجتمع المعرفة ، بحث مستل ، جامعة القادسية، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٦.

٢٥. طه حميد حسن العنبكي : التنشئة الاجتماعية السياسية في الجامعات العراقية ودورها في تنمية ثقافة الحوار ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٤ ، ٢٠١٠..

٢٦. عبد السلام احمد السامر : الإعلام والهوية الوطنية في العراق ، الندوة العلمية لجامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

٢٧. عبد العظيم جبر حافظ : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية حالة العراق ، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٦

٢٨. عبير سهام مهدي : مفهوم الوحدة الوطنية وتعزيزها في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٢.

٢٩. قاسم كاظم علك : أليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، ٢٠١٥ .

٣٠. ليث عبد الحسن الزبيدي و زيد عدنان محسن : الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٣٥-٣٦ ، ٢٠١٤ .

٣١. محمد ابراهيم موسى : ظاهرة العنف السياسي المتطرف واثرها على الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، النجف الاشرف ، ٢٠١٨.

٣٢. محمد محفوظ : العرب ومتغيرات العراق ، مؤسسة الانتشار العربي ، ٢٠٠٤ .

٣٣. محمود احمد موسى : دور النظام التعليم في تنشئة الطفل العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٠ ، ١٩٨٥ .

٣٤. مهند علي الحسني ، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (٩) ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٨ .

٣٥. مؤيد جبير محمود: التعددية السياسية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات عراقية ، بحوث العدد الرابع ، نيسان ٢٠٠٦.

٣٦. ناظم عبد الواحد الجاسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨.

٣٧. نوار محمد ربيع الخيري: تنمية الثقافة السياسية واثرها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق نموذجا ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، المستنصرية ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٤.

٣٨. نورهان الشيخ وعبد الرحمن صالح احمد : المشاركة السياسية للشباب في ضوء نتائج الانتخابات المحلية ٢٠٠٨ ، وحدة دراسات الشباب واعداد الفادة ، بلا سنة .

٣٩. هند قاسم ابراهيم : المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي دراسة حالة البحرين ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥

٤٠. وجدان فالح حسن : المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات اسلامية معاصرة ، جامعة ميسان ، كلية القانون ، العدد ٦ ، ٢٠١٢ .

٤١. ياسر علي ابراهيم : مؤسسات المجتمع المدني والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية .